World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 18-22 يونيو/حزيران 2018

التوزيع: عام
التاريخ: 14 مايو/أيار 2018
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 7 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2018/7-C
تقارير التقييم

للنظر

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تقرير موجز عن تقييم سياستي برنامج الأغذية العالمي بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017

موجز تنفيذي

جرى تقييم لسياستي برنامج الأغذية العالمي بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات بموجب تكليف من مكتب التقييم. ويشمل التقييم الفترة منذ اعتماد هاتين السياستين من جانب المجلس التنفيذي (في عاميّ 2004 و2006، على الترتيب) حتى عام 2017، مع التركيز على الفترة 2012-2017.

ويقدِّر التقييم مدى جودة السياستين والتقدم الذي أحرزه **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات والعوامل التي تؤثر على النتائج المشاهَدة. وهو يعتمد على مزيج من أدوات وطرائق جمع البيانات، بما في ذلك الزيارات الميدانية والمقابلات الشخصية واستقصاءات الموظفين والشركاء والمجتمعات المحلية وتحليل الشبكات وتحليل وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والتحليل التحوفي.

ويرى فريق التقييم أن سياستي **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات ما زالت مناسبة إلى حدّ بعيد لمقتضى الحال في زمن يتسم بتنامي عدد حالات الطوارئ الممتدة وزيادة تسييس بيئة المعونة. فالسياستان متسقتان إلى حدّ كبير، بيد أن **البرنامج** لم يستثمر بالقدر الكافي في نشرهما وتنفيذهما على نحو يتواءم مع سائر مجالات السياسات الشاملة، بما يؤدي إلى تفاوت كبير في فهم المبادئ الإنسانية عبر المنظمة والافتقار إلى الوضوح بشأن جوانب مهمّة من نَهج **البرنامج** إزاء وصول المساعدات.

وفيما يتعلق بالوصول إلى الأشخاص المحتاجين، يجد فريق التقييم أن **البرنامج** يواجه قيوداً مهمّة في تقديره للاحتياجات ورصده للأنشطة. بيد أن **البرنامج** يتمتع، بفضل عمله من خلال شركاء، بقدرة قوية نسبياً على الوصول لتقديم المساعدة الغذائية. ويتسم أداؤه بالقوة على نحو خاص في بيئات العمل العسيرة، حيث يفي بحصة أكبر من الاحتياجات في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن والقيود اللوجستية منه في المناطق الأخرى.

لذلك، يتمتع **البرنامج**، فيما يتعلق بمبادئه الإنسانية الأساسية، بسمعة إيجابية بشأن سماته الإنسانية، والتي لا يحدّها سوى جوانب القلق المثارة بشأن جودة المساعدة التي يقدمها. ويتسم البرنامج أيضاً بأداء قوي فيما يتعلق بعدم التحيّز: فليست هناك دلائل على وجود تمييز متعمَّد، وإن كان فريق التقييم قد وجد جوانب ضعف متعلقة بعدم التحيّز مجسَّدة في التغطية المتفاوتة للاحتياجات من الأمن الغذائي، سواءً على المستوى العالمي أو داخل البلدان. والانطباعات بشأن مدى حياد البرنامج أقل إيجابية، لا سيما في صفوف أصحاب المصلحة الخارجيين، وذلك بسبب علاقته الوثيقة بالحكومات المضيفة واعتماده على استخدام حراسة مسلحة، وخاصة في مناطق النزاع.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة A. Cook
مديرة التقييم
الهاتف: 066513-2030

السيدة G. Duffy
مسؤولة التقييم
الهاتف: 066513-3758

وأخيراً، وُجد أن الاستقلال التشغيلي للبرنامج مقيَّد بسبب اعتماده على تمويل غير مرن مقدم من عدد صغير نسبياً من المانحين.

وتشمل العوامل الحاسمة التي تؤثر في أداء **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات ولايته وثقافته التنظيمية وعلاقاته مع الشركاء وعلاقاته مع الحكومات المضيفة والجهات الفاعلة المسلحة غير الدول وعملياته وقدراته المؤسسية وإدارة الأمن.

ويوصي فريق التقييم **البرنامج** بإيلاء مزيد من الاهتمام للمبادئ الإنسانية، بما في ذلك في الحالات التي تنطوي على مقايضة بين وصول المساعدة والاعتبارات الإنسانية من جهة وعدم التحيّز أو الحياد أو الاستقلال التشغيلي من ناحية أخرى. وهو يوصي أيضاً بأن يزيد **البرنامج** بقدر يُعتد به من استثماراته في نشر السياسات وتنفيذها، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرات الموظفين وتعيين مسؤوليات بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات على المستوى القطري وإيلاء الأولوية لدى التعامل مع الشركاء المتعاونين ومقدمي الخدمات التجاريين والاستثمار في استخدامه لبيانات تقدير الاحتياجات وقدرته في مجال الأمن وتعزيز الحوار مع المانحين والدعوة في صفوفهم.

مشروع القرار*

يحيط المجلس علماً بالتقرير الموجز عن تقييم سياستي برنامج الأغذية العالمي بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في الفترة 2004-2017 الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2018/7-C ورد الإدارة عليه الوارد في الوثيقة WFP/EB.A/2018/7-C/Add.1، ويحث على اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأن التوصيات المعروضة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

* هذا مشروع قرار، وللاطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

سمات التقييم

1- اعتُمدت سياستا **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية[1] وسبل وصول المساعدات الإنسانية[2] من جانب المجلس التنفيذي **للبرنامج** في عاميّ 2004 و2006، على الترتيب.

2- والالتزام بالمبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيّز والحياد والاستقلال التشغيلي والقدرة على الوصول إلى من يحتاجون إلى المساعدة هي أمور تحتل مكاناً مركزياً في عمليات **البرنامج**. وتماشياً مع ما يقتضيه **البرنامج** من تقييم للسياسات في غضون أربع إلى ست سنوات من بدء تنفيذها، يوفّر هذا التقييم تقديراً مستنداً إلى الأدلة لجودة السياسات وأداء **البرنامج** بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات والعوامل التي تؤثر في النتائج.

3- وقد ركّز التقييم على الفترة 2012-2017. واضطلعَ به فيما بين مارس/آذار وديسمبر/كانون الأول 2017 فريق من أربعة أشخاص جمع أدلة على المستوى العالمي والإقليمي والقطري من خلال ما يلي:

- استعراض الوثائق والدراسات بما في ذلك أكثر من 100 وثيقة من وثائق المشروعات والتقييمات والسياسات والإرشادات ذات الصلة؛
- زيارات ميدانية للعمليات القطرية في اليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعراق وبنغلاديش ومالي وبوروندي وأربعة محاور إقليمية (في داكار ونيروبي وعمان وبانكوك)؛
- أكثر من 440 مقابلة لموظفي **البرنامج** مع مبلغين رئيسيين في المقر والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ومع شركاء ومانحين؛
- استقصاءات إلكترونية شارك فيها أكثر من 1300 موظف وشريك؛
- استقصاءات هاتفية شارك فيها أكثر من 2500 شخص متضرر في ستة بلدان؛
- تحليل وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي والشكاوى وبيانات آليات تلقي التعقيبات؛
- تحليل الشبكات؛
- التحليل الكمّي لتغطية **البرنامج** للاحتياجات والعوامل التي يُمكن أن تؤثر على وصول المساعدة.

---

[1] "المبادئ الإنسانية" (WFP/EB.A/2004/5-C).

[2] "مذكرة عن إتاحة سُبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي" (WFP/EB.1/2006/5-B/Rev.1).

الشكل 1: النطاق الجغرافي للزيارات الميدانية واستقصاءات المجموعات السكانية المتضررة والتحليل الكمي

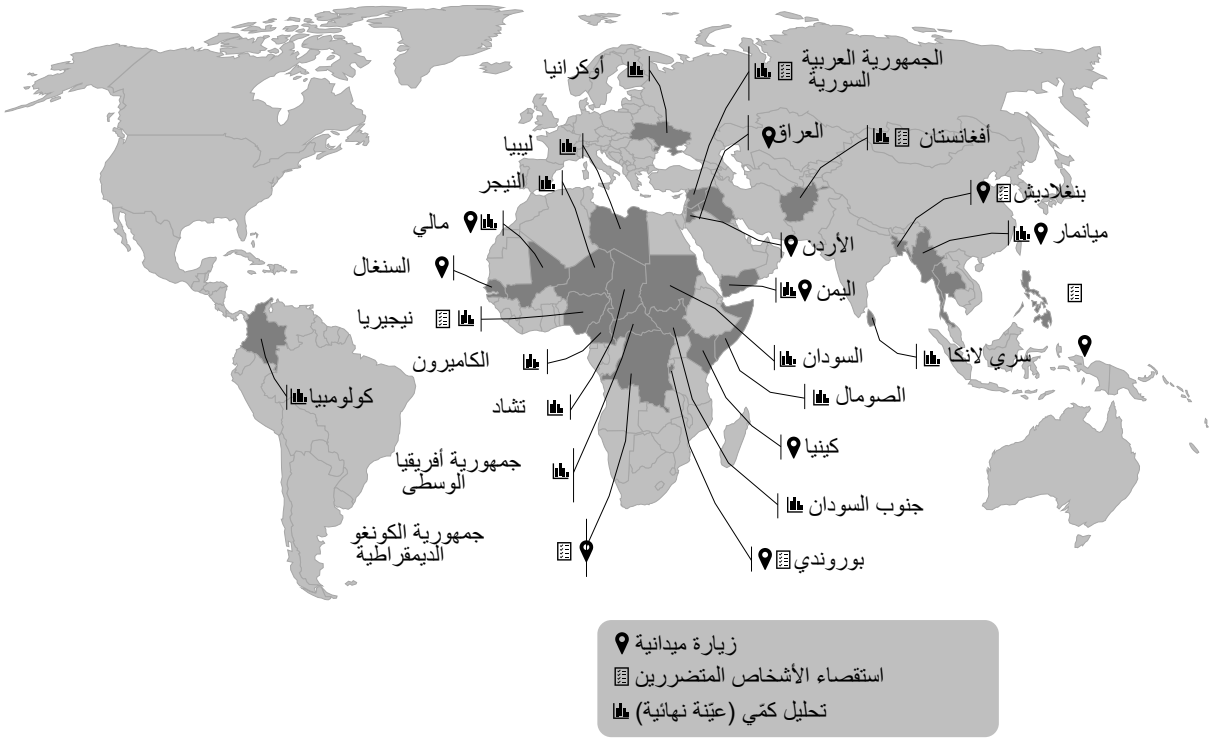

4- وجرت مضاهاة النتائج المستمدة من مصادر البيانات المختلفة خلال مرحلة التحليل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النتائج والاستنتاجات. وإضافة إلى ترتيبات السرية المعتادة الخاصة بالتقييمات، تحقق فريق التقييم من عدم إدراج أي معلومات ذات سياق محدد مستمدة من المقابلات في التقرير من أجل التخفيف من المخاطر التي تواجه المشاركين وبالتالي التمكين من الحصول على معلومات حسّاسة ذات صلة.

5- وقد طبّق فريق التقييم نهجاً حساساً لنوع الجنس واعتمد تدابير لضمان مشاركة الرجال والنساء في الاستقصاءات والمقابلات وحلقات العمل بنسب متساوية قدر الإمكان. وخضعت الاختلافات في استجابات الرجال والنساء وسائر المجموعات ذات الصلة للتحليل بصورة منهجية.

6- ونُسِّق التقييم مع تقييم لسياسة الحماية الإنسانية **للبرنامج** سيقدَّم تقرير موجز عنه لكي ينظر فيه المجلس في دورته العادية الثانية في عام 2018.

7- وشملت القيود التي واجهت التقييم عدم عقد مقابلات مباشرة مع الأشخاص المتضررين؛ واستخدام التحليل اللحظي والمؤشرات القائمة على المشاهدة في التحليل الكمّي؛ واستبعاد بعض بيانات المقابلات بعد مراجعة ترتيبات السرية؛ والتغييرات التي طرأت على الجدول الزمني للبعثات الميدانية. وبالرغم من هذه القيود، توصل فريق التقييم إلى نتائج واستنتاجات صحيحة.

السياق

8- *المزيد من حالات الطوارئ الممتدة وقدر أكبر من التسييس.* يقوم **البرنامج** بتنفيذ سياساته بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات منذ اعتمادها على نحو متزايد في سياق أزمات معقدة وممتدة متعلقة بالنزاعات. وقد استجاب **البرنامج** بتحويل نهجه من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية، مع زيادة ذات شأن في التحويلات القائمة على النقد. وأدّت الطبيعة الممتدة للأزمات إلى إعطاء النقاش بشأن الربط بين البرامج الإنسانية والإنمائية دفعة جديدة، من خلال مبادرة "طريقة العمل الجديدة" على سبيل المثال. وعلاوة على ذلك، واءم **البرنامج** تخطيطه الاستراتيجي مع أهداف التنمية المستدامة. ويثير الجمع بين هذين المجالين المختلفين إلى حدّ كبير أسئلة مهمّة بشأن تطبيق المبادئ الإنسانية.

9- *تزايد العقبات أمام وصول المساعدات الإنسانية.* في الوقت نفسه، ونتيجة تفتت المجموعات المسلحة والهجمات المتعدِّدة على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية وتشريعات مكافحة الإرهاب والقيود المتزايدة التطوّر التي تفرضها الحكومات صارت المفاوضات بشأن وصول المساعدات الإنسانية أكثر تعقيداً. وقد أدّى هذا إلى زيادة التركيز على وصول المساعدة التي يوفرها

البرنامج والمجتمع الإنساني الأوسع، بما في ذلك من خلال تقديرات لمدى الأهمية الحيوية للبرامج تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأمن ومتطلبات البرنامج الإنساني. ورغم هذه الجهود، يقل الاتصال المباشر أكثر فأكثر بين العديد من المنظمات الإنسانية الدولية والأشخاص المتضررين، ولاسيما في السياقات المتسمة بشدّة انعدام الأمن.

10- *الإدراك المستجد بأن المبادئ تقتضي مقايضات*. هناك إدراك مستجد بأن تطبيق المبادئ الإنسانية قد يترتب عليه مقايضات. بيد أن العديد من المنظمات ما زال يرفض الاعتراف بذلك، ويحتاج الأمر إلى مزيد من النقاش.

سياسات البرنامج بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات

11- *المبادئ الإنسانية*. الزم **البرنامج** نفسه، في بيانه بشأن المبادئ الإنسانية[3] عام 2004، بالمبادئ الإنسانية الأساسية المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيّز والحياد. وفي وقت، لاحق عدّل **البرنامج** هذه المبادئ الثلاثة، في خطته الاستراتيجية (2014-2017)، من أجل تجسيد تحوّل **البرنامج** من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية وأضاف الاستقلال التشغيلي كمبدأ إنساني رابع يُرشد عمله. ويشمل بيان المبادئ الإنسانية أيضاً خمسة "أسس للعمل الإنساني الفعّال" و"معيارين للمساءلة والمهنية"، بيد أنها ليست موضع تركيز هذا التقييم. ويتواءم تعريف **البرنامج** للمبادئ الإنسانية الأساسية (انظر الجدول 1) على نحو وثيق مع التعاريف التي ترد في القانون الإنساني الدولي والمعتمد من مختلف أعضاء النظام الإنساني، بما في ذلك الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والعديد من المنظمات غير الحكومية. والوثيقة هي بيان بالمبادئ الإنسانية وليست سياسة بشأن هذه المبادئ، وبالتالي فهي لا تناقش تطبيق المبادئ عملياً أو تتضمن خطة لتنفيذها.

تعريف البرنامج للمبادئ الإنسانية الأساسية

الإنسانية: سوف يسعى **البرنامج** لمنع المعاناة الإنسانية والتخفيف من وطأتها أينما وُجدت وسوف يستجيب بتقديم المعونة الغذائية حسب الاقتضاء. وسوف يقدِّم المساعدة بطرق تحترم الحياة والصحة والكرامة.

عدم *التحيّز*: لن تسترشد المساعدات المقدَّمة من **البرنامج** إلاّ بالاحتياجات، ولن تنطوي على أي تمييز على أساس الأصل العرقي أو الجنسية أو الرأي السياسي أو نوع الجنس أو العنصر أو الدين. وفي بلد ما، سوف تستهدف المساعدة أكثر الأشخاص والفئات تعرضاً للمخاطر بعد تقييم سليم يأخذ في الحسبان مختلف الاحتياجات وجوانب الضعف لدى النساء والرجال والأطفال.

الحياد: لن ينحاز **البرنامج** إلى طرف في أي نزاع ولن يقحم نفسه في أي جدال ذي طابع سياسي أو عنصري أو ديني أو عقائدي. ولن تُقدَّم المعونة للمحاربين الناشطين.

5- الاستقلال التشغيلي: سوف يقدم **البرنامج** المساعدة بطريقة مستقلة تشغيليا عن الأهداف السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي قد تكون لدى أي جهة فاعلة فيما يتعلق بالمناطق التي تقدم فيها مساعدة.

المصدر: الخطة الاستراتيجية **للبرنامج** (2014-2017)

12- *وصول المساعدات الإنسانية*. تُركّز الوثيقة "مذكرة عن إتاحة سُبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي"[4] الصادرة عام 2006 على وصول المنظمات الإنسانية للأشخاص المحتاجين إلى المساعدة. وتؤكد المذكرة على أنه لا يُمكن توحيد نهج **البرنامج** كما أنها لا تنص على الطريقة التي ينبغي بها **للبرنامج** أن يُعزّز قدرته على التفاوض بشأن وصول المساعدة في سياقات محدَّدة. ولكنها مع ذلك تُحدِّد المسائل التي تُعتبر حاسمة الأهمية بالنسبة لوصول المساعدة. وهي تشمل تحليل الموقف والوعي الأمني والإدارة الأمنية والشراكات والتعلّم والتدريب.

[3] "المبادئ الإنسانية" (WFP/EB.A/2004/5-C)، الفقرة 14.

[4] (WFP/EB.A/2006/5-C)

النتائج

جودة وثائق السياسات وتدابير التنفيذ

المبادئ الإنسانية

13- يرى فريق التقييم أن بيان المبادئ الإنسانية ما زال يمثِّل تأكيداً مناسباً لمقتضى الحال لالتزام **البرنامج** بالمبادئ التأسيسية للنظام الإنساني وإن كان لا يفي بمعايير السياسات المكتملة. فالوثيقة تعرض المبادئ الأساسية جنباً إلى جنب مع معايير مؤسسية أخرى وبذلك تنطوي على مخاطر التهوين من أهميتها. وعلاوة على ذلك، فإنها لا تفرّق بين أنشطة الطوارئ والأنشطة الانمائية التي تشملها ولاية **البرنامج** المزدوجة، كما أنها لا توضح كيفية التصدي لحالات التعارض المُمكنة بين المبادئ أو كيف يُمكن، على سبيل المثال، التوفيق بين عمل **البرنامج** من خلال الوكالات الحكومية في سياقات النزاعات ومبادئ الاستقلال والحياد.

14- وبيان المبادئ الإنسانية وغير ذلك من سياسات **البرنامج** بشأن مسائل من قبيل الشؤون الجنسانية والحماية الإنسانية يدعم ويُعزّز بعضه بعضاً إلى حدّ بعيد. بيد أن هناك حالات توتر معترفاً بها، وهي تنبع، على سبيل المثال، من تطبيق نهج يحدث تحولاً جنسانياً، وهو ما قد يُعطي في سياقات معيّنة انطباعاً بأنه يُحدث بلبلة.

15- *وصول المساعدات الإنسانية*. ترتكز المذكرة عن إتاحة سُبل وصول المساعدات الإنسانية وأثر ذلك على برنامج الأغذية العالمي إلى استعراض لخبرات **البرنامج**، وهي متسقة إلى حدّ كبير، بما في ذلك مع سياسات **البرنامج** بشأن مسائل من قبيل إدارته للمخاطر المؤسسية. ويرى فريق التقييم أن تحليل العقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية وتقسيم العمل في المفاوضات الخاصة بالوصول والممارسات والنُهج المهمّة بالنسبة للوصول ما زالت مناسبة لمقتضى الحال. بيد أن الوثيقة لا توفّر أي توجيهات بشأن كيفية التصرف إزاء المقايضات والحلول التوفيقية التي قد تكون ضرورية لتأمين الوصول القائم على المبادئ.

16- *تنفيذ السياسات*. لا تنص أي من وثيقتي السياسات على تدابير التنفيذ. وفي البداية، لم يخصص **البرنامج** موارد مكرّسة لتنفيذ السياسات وتعامل بدلاً من ذلك مع أنشطة الحماية باعتبارها طريقة لتفعيل المبادئ الإنسانية.

17- ومنذ عام 2014، حدثت زيادة واضحة في الأنشطة الخاصة بوصول المساعدات الإنسانية. واستثمر **البرنامج** 000 550 دولار أمريكي من الموارد الخارجة عن الميزانية في الجهود الرامية إلى توثيق الدروس المستفادة؛ وإنشاء فريق استشاري وخلية تشغيلية بشأن مسألة وصول المساعدات الإنسانية؛ وتعيين نقاط اتصال معنية بهذه المسألة في بعض المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية؛ وبعثات للتدريب والدعم عن وصول المساعدات، ووضع إرشادات تشغيلية حول هذا الأمر؛ وتدشين "مركز الكفاءة في مجال مفاوضات العمل الإنساني" مع منظمات رائدة أخرى في ميدان العمل الإنساني. ووجد فريق التقييم أدلة قليلة على أن هذه الأنشطة كان لها أثر ما على العمليات الميدانية حتى الآن. وعلاوة على ذلك، وفي حين رحب العديد من موظفي **البرنامج** بهذه الزيادة في الجهود التي حدثت مؤخراً، قال أغلب الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات إن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات لا يحظيان بقدر كاف من الاهتمام والدعم المؤسسي.

18- *الوعي*. لا يُدعَم نشر بيان المبادئ الإنسانية بإرشادات تشغيلية، وقد وجد فريق التقييم أنه لم يكن فعّالا. ونتيجة لذلك، يتفاوت مستوى فهم المبادئ الإنسانية تفاوتاً كبيراً عبر المنظمة. وقد تبيّن أن خمسة وعشرين بالمائة من الموظفين الذين جرت معهم مقابلات ليس لديهم سوى معرفة جزئية بالمبادئ الإنسانية الأساسية، على الرغم من الجلسات المسبقة للإحاطة بالمعلومات التي عُقدت في عدّة مواقع. ومن بين المجموعات المختلفة من أصحاب المصلحة التي أجابت على الاستقصاء، أفادت نسبة تتراوح بين 20 و25 في المائة بأن موظفي **البرنامج** لا يعرفون كيفية تطبيق المبادئ (الشكل 2).

الشكل 2: الردود على الاستقصاء بشأن مدى جودة فهم موظفي البرنامج للمبادئ الإنسانية

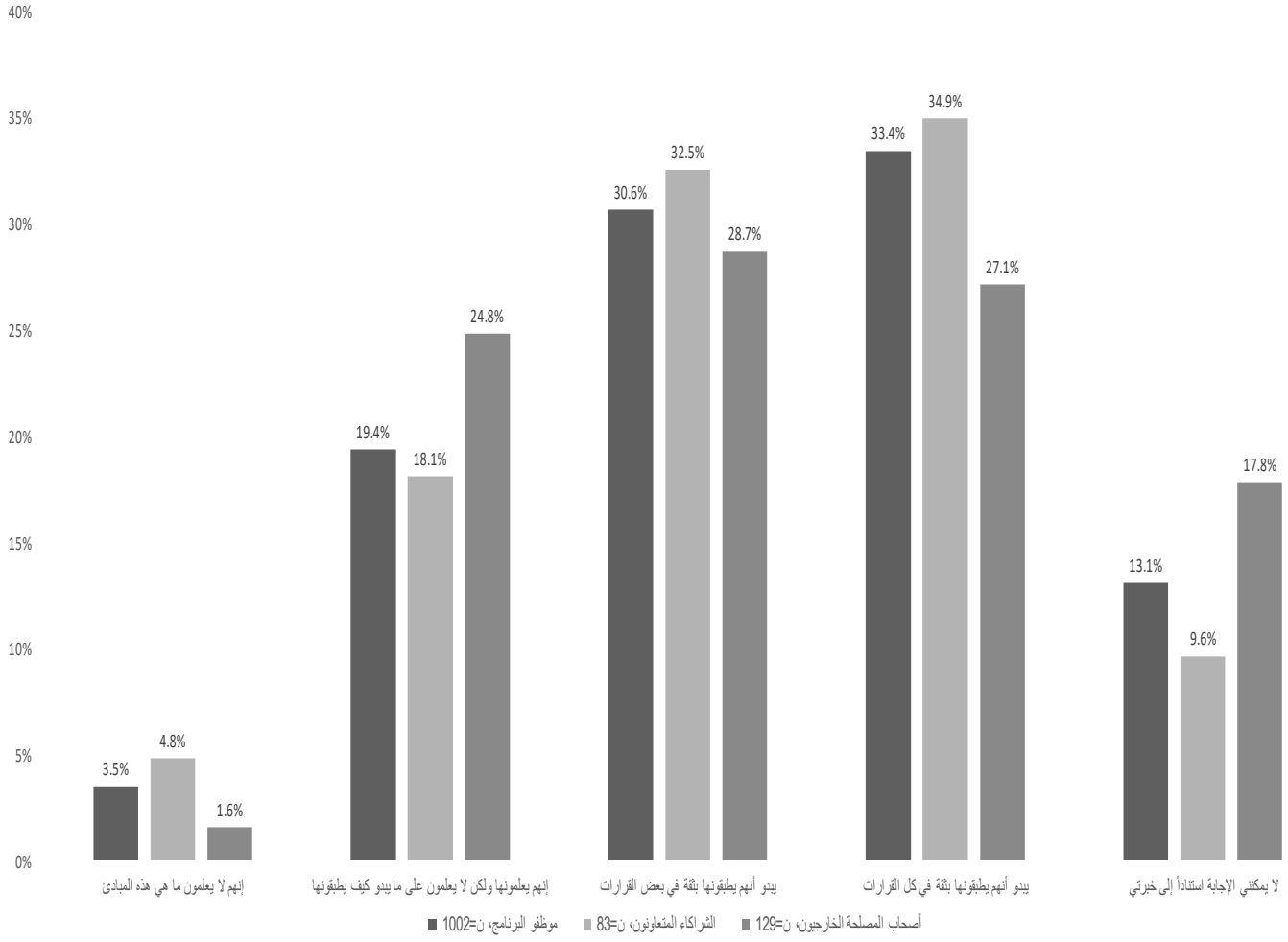

19- وفيما يتعلق بوصول المساعدات الإنسانية، يُدرك أغلب الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات جيداً الأدوار المختلفة لمنسقي الشؤون الإنسانية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية **والبرنامج** في المفاوضات المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية، وكذلك مسؤولية المديرين القطريين عن القرارات التي تؤثر في المبادئ الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية. وقد وجد فريق التقييم أن الغالبية العظمى من المسائل المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية تجري مناقشتها على المستوى القطري وأن شبكات الموظفين الذين تُلتمس منهم المشورة بشأن وصول المساعدة تتسم باللامركزية إلى حدّ بعيد. وإضافة إلى ذلك، كان هناك تفاوت في مشاركة مقر **البرنامج** وفي الوصول إلى الإدارة العليا بشأن المسائل المتعلقة بوصول المساعدات الإنسانية المتسمة بحساسية خاصة. ونتيجة لذلك، لم يكن هناك اتساق في فهم جوانب معيّنة من نهج **البرنامج** إزاء وصول المساعدات الإنسانية، على سبيل المثال، ما إذا كان ينبغي **للبرنامج** أن يتعامل مع المجموعات المسلحة.

20- *تطبيق السياسة على الشركاء*. يعتمد **البرنامج** بشدّة على الشركاء ومقدمي الخدمات التجاريين لتنفيذ برامجه، بيد أن فريق التقييم وجد أن جهوداً نشطة قليلة تُبذل لتشجيعهم على تطبيق السياسات. وفي حين تتضمن اتفاقات المستوى الميداني مع المنظمات غير الحكومية إشارات إلى عدم التحيّز وبعض جوانب الحياد، لا تتضمن العقود مع الموردين التجاريين أحكاماً مماثلة. وأفاد الشركاء من المنظمات غير الحكومية بأن التدريب وحلقات العمل والمحادثات مع **البرنامج** انصبت أساساً على المسائل التقنية لا على الاستراتيجيات أو النُهج أو المبادئ. وقال العديد من الشركاء أن الوصول إلى مناطق العمليات كان معياراً رئيسياً للاختيار كشريك **للبرنامج** وأنهم شعروا أنه يجب عليهم مواصلة إتاحة الوصول إلى هذه المناطق حتى لو اقتضى ذلك حلا توفيقياً بشأن المبادئ الإنسانية. وقال هؤلاء الشركاء إن التزامهم بالمبادئ الإنسانية ليس مهماً من منظور العناية الواجبة واختيار الشركاء في **البرنامج**.

التقدم الذي أحرزه البرنامج بشأن المبادئ الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية

21- وُجد أن *العقبات التي تعترض وصول المساعدات الإنسانية* متكررة الحدوث، حيث ذُكرت الصعوبات المتعلقة بهذا الوصول في 20 من بين 22 تقييما لعمليات طوارئ اضطلع بها **البرنامج** والعدد نفسه من التقارير عن المشروعات. وقد ظلت أنواع العقبات التي يواجهها **البرنامج** متشابهة مع مرور الزمن. وتشمل العقبات التي تُستبان بصورة متكررة القيود المفروضة على تأشيرات الدخول وعلى استيراد الأغذية، ومشاكل البنية التحتية، وقيود الحكومة، والنزاعات.

22- *المستويات الحالية لوصول المساعدات الإنسانية*. وجد فريق التقييم أن القيود المفروضة على وصول المساعدة كان لها أشدّ الآثار حدّة على تقييم الاحتياجات والرصد. ويسلِّم الشركاء بوضوح بقدرة **البرنامج** القوية على تقييم الاحتياجات. وبغية تعزيز التقييم في المناطق التي يُتاح فيها وصول المساعدات الإنسانية بقدر محدود، استثمر **البرنامج** في الحلول التكنولوجية؛ بيد أنه جرى تسليط الضوء على تحديات لا يُستهان بها مرتبطة بموثوقية بيانات التقييم وجودتها في أغلب العمليات التي جرت زيارتها في إطار هذا التقييم.

23- وكشف فريق التقييم النقاب أيضاً عن عدم تواجد **البرنامج** ميدانياً بالقدر الكافي لأغراض الرصد كمشكلة في جميع السياقات التي جرت زيارتها تقريباً، وذلك رغم الاستثمارات في الرصد الذي تقوم به أطراف ثالثة: فقد انتقدت نسبة قدرها 56 في المائة من موظفي **البرنامج** و68 في المائة من أصحاب المصلحة الخارجيين الذين جرت معهم مقابلات ممارسات الرصد التي يتبعها **البرنامج**. وفي كثير من الحالات، تفتقر الأطراف الثالثة التي تقوم بالرصد إلى المعلومات الضرورية عن أنشطة **البرنامج** اللازمة للرصد بفعّالية. وإضافة إلى ذلك، فإن البيانات هي في المقام الأول بيانات كميّة وليس من السهل دائماً مضاهاتها.

24- وفيما يتعلق بالوصول لتقديم المساعدة الغذائية، تبيّن البيانات المتاحة أن أداء **البرنامج** وشركائه كان جيداً على نحو خاص في بيئات العمل العسيرة. ففي عام 2016، ساعد **البرنامج** وشركاؤه في المتوسط 40 في المائة من المحتاجين في بلدان تعاني من تحديات بشأن وصول المساعدات الإنسانية، مقارنةً بما يزيد بالكاد عن 10 في المائة على الصعيد العالمي.[5] وداخل هذه البلدان، وُجد أن التغطية أعلى في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والمناطق المتسمة بظروف لوجستية عسيرة. ووجد فريق التقييم أيضاً علاقة قوية وإيجابية بين وجود موظفي **البرنامج** وتغطيته لمجموع الاحتياجات، وكذلك ارتباط قوي بين التغطية وتوافر الشركاء من المنظمات غير الحكومية. وفي المقابل، لم يبد أن التغطية تتأثر مباشرة بعوامل أخرى من قبيل وجود بعثات حفظ السلام المتكاملة أو مستوى مشاركة المنظمات الإنسانية الأخرى أو مستوى التمويل حسب الشخص المحتاج أو مستوى القيود المفروضة على السفر أو عدد الموظفين على مستوى المقاطعة.

25- وأكد الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات على أهمية الدور الذي يضطلع به **البرنامج**، باعتباره قائد مجموعة اللوجستيات العالمية، في تيسير وصول المنظمات الأخرى. وكانت التعقيبات المقدمة من ثلاثة وتسعين في المائة من الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات إيجابيةً بشأن هذه الخدمات. وقال خمسة وثلاثون في المائة من أصحاب المصلحة الذين شملتهم مقابلات لأغراض هذا التقييم أن الوصول لم يكن متاحاً إلى مناطق لا يستهان بها تعاني من ارتفاع الاحتياجات في بلدان عملهم، كما قال 47 في المائة (58 في المائة بين موظفي **البرنامج**) أن هناك على الأقل جيوباً من الناس لا يصلها **البرنامج** أو شركاؤه.

26- وقد وُجد أن التقدم المحرز بشأن المبادئ الإنسانية متفاوت. ويُناقَش الأداء المتعلق بكل مبدأ في الفقرات التالية.

27- *الإنسانية*. وجد التقييم أنه بالنظر إلى طبيعة المساعدة المقدمة ونطاقها، يحظى **البرنامج** بسمعة إيجابية عموماً. وأعرب أغلب الأشخاص المتضررين الذين شاركوا في الاستقصاء عن رضاهم عن كميّة المساعدة المقدمة وجودتها على السواء (الشكل 3). وكان صدى عمليات **البرنامج** في وسائل الإعلام وفي وسائل التواصل الاجتماعي إيجابياً إلى حدّ كبير. ومن بين جميع المبادئ، أعطى المشاركون في الاستقصاء أعلى تقدير للإنسانية. وقال تسعون في المائة من موظفي **البرنامج** و71 في المائة من المجيبين الخارجيين على الاستقصاء أن **البرنامج** يصمم المساعدة ويقدمها على نحو يحترم كرامة الأشخاص المتضررين "دائماً" أو "عادةً".

(5) استناداً إلى بيانات الاحتياجات من الأمن الغذائي كما وردت في خطة الاستجابة الإنسانية وأعداد مستفيدي **البرنامج** من توزيع الأغذية كما وردت في التقارير الموحَّدة عن المشروعات. والبيانات العالمية مستمدة من استعراض عام 2016 **للبرنامج**.

الشكل 3: انطباع متلقي المعونة عن كميّة المعونة المقدمة وجودتها

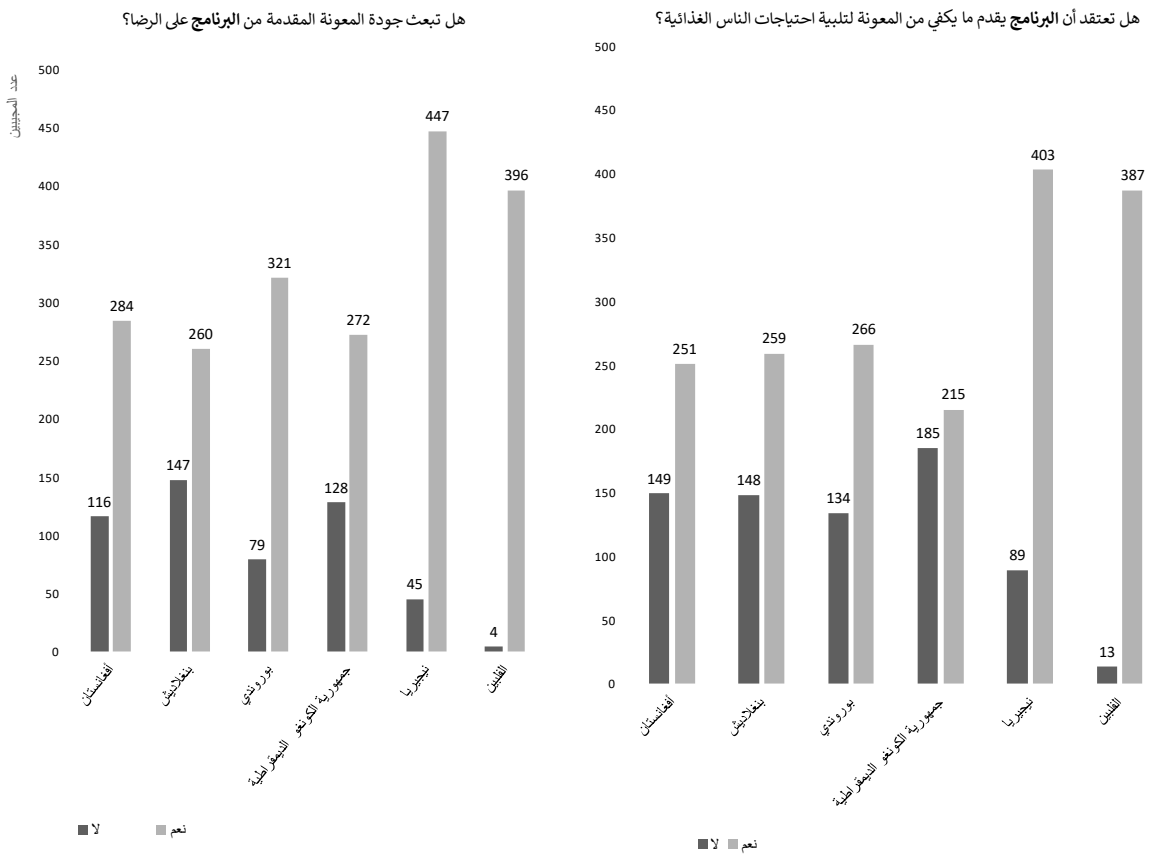

28- وفي إطار هذه الصورة الإيجابية، برزت المسائل المتعلقة بالجودة باعتبارها أكثر العقبات أهمية، حيث أُثيرت في جميع العمليات تقريباً التي جرت زيارتها لأغراض هذا التقييم. وهي تشمل عمليات التوزيع المتأخرة أو غير المكتملة وعدم ملاءمة أنواع الأغذية وانعدام التنوّع الغذائي وتدني جودة الأغذية أو انتهاء صلاحيتها أو تعفنها. وربط العديد من الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات هذه المشاكل بالانطباع الموجود عن إيلاء **البرنامج** الأولوية للكمية على الجودة. وعلى سبيل المثال، انتقد بعض الشركاء المتعاونين **البرنامج** لما اعتبروه إحجاماً منه عن دفع المزيد من أجل تحسين جودة برامجه. وربط الشركاء أيضاً مسائل الجودة – وخاصة خيبة أمل توقعات المجتمعات المحلية بسبب تأخر التوزيع وعدم انتظامه – بوجود مشاكل في تخطيط **البرنامج** وعمليات اتصاله بالشركاء.

29- وتتسم المعلومات المجتمعية ونظم تلقي التعقيبات والشكاوى بأهمية حاسمة في تتبع المعونة وإمكانية تحسين جودتها. وكان تقدير الأشخاص المتضررين لنظم **البرنامج** إيجابياً، كما أفادت نسبة قدرها 66 في المائة من الرجال و61 في المائة من النساء الذين شاركوا في الاستقصاء أن الفرصة كانت متاحة لأعضاء المجتمع المحلي للإعراب عن آرائهم بشأن برامج **البرنامج** والتقدم بالشكاوى واقتراح التغييرات. ومع ذلك، كانت ثمة دلائل على أن المساءلة أمام المجموعات السكانية المتضررة تقتضي مزيداً من التحسين، وأن بالإمكان بذل المزيد من الجهود من أجل تحقيق التوازن بين الجنسين في التوعية المجتمعية. وشملت الجوانب الأخرى المثيرة للانشغال التفاوت الكبير في ممارسات الشركاء الحاليين بشأن المساءلة أمام المجموعات السكانية المتضررة والتداخل والازدواج بين آليات **البرنامج** والشركاء والثغرات في التحليل المنهجي لبيانات تعقيبات المستفيدين واستخدامها.

30- *عدم التحيّز*. وجد فريق التقييم أن **البرنامج** يتمتع بسمعة قوية نسبياً بشأن مبدأ عدم التحيّز. وكان لدى الموظفين والشركاء فهم واضح لما يقتضيه عدم التحيّز وأظهروا مستوى رفيعاً من الالتزام بالمبدأ. ووجد أغلب الأشخاص المتضررين الذين شاركوا في الاستقصاء أن **البرنامج** يوفّر المساعدة دون تحيّز، وإن كانت ثمة اختلافات ذات شأن بين البلدان (الشكل 4). ومن الأمور الحاسمة الأهمية أن أياً من أدوات جمع البيانات وتحليلها المستخدمة في التقييم لم يوفّر أي أدلة على أن **البرنامج** يتعمّد التمييز ضد أي مجموعة أو فرد أو أنه قد يفعل ذلك.

الشكل 4: ردود الأشخاص المتضررين على السؤال "هل تعتقد أن البرنامج يوفّر المعونة دون تحيّز ودون محاباة على أساس الاحتياجات فقط؟"

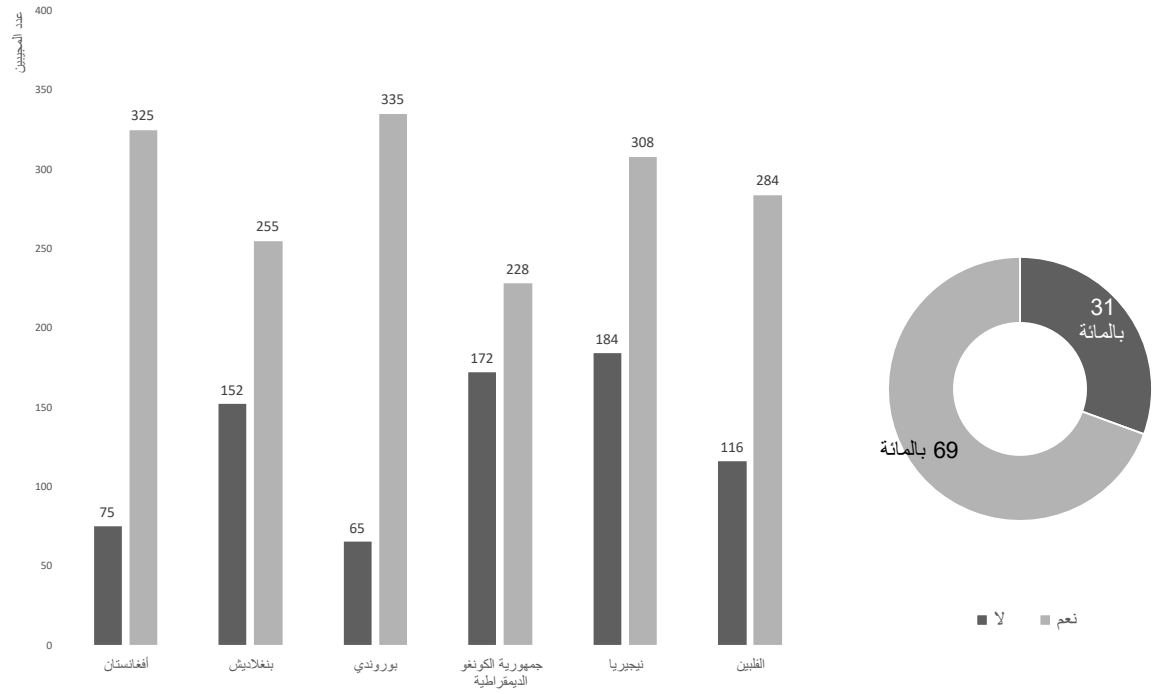

31- بيد أن فريق التقييم وجد جوانب ضعف فيما يتعلق بعدم التحيّز. فالبيانات المتاحة توحي بأن التغطية الحالية لاحتياجات الأمن الغذائي شديدة التفاوت على المستوى العالمي (الشكل 5). وقد ظل التفاوت على ما هو عليه لدى النظر في برامج النقد في **البرنامج** أيضاً. فالتمويل المرن المتاح **للبرنامج** محدود، ولا توجد سوى أدلة قليلة على أن هذا التمويل يُستخدم بطريقة استراتيجية لتصحيح جوانب عدم التوازن في التغطية العالمية. وعلاوة على ذلك، ما زال التمويل المخصَّص يحدّ من قدرة **البرنامج** على المناورة، ولا سيما في السياقات الهشة والسريعة التقلب حيث تتسم المرونة بأهمية فائقة، كما أُشير في عدد من التقييمات.[6]

[6] "التقرير التجميعي عن تقييمات العمليات (2016-2017)" (WFP/EB.2/2017/6-B).

الشكل 5: متوسط تغطية البرنامج لاحتياجات الأمن الغذائي

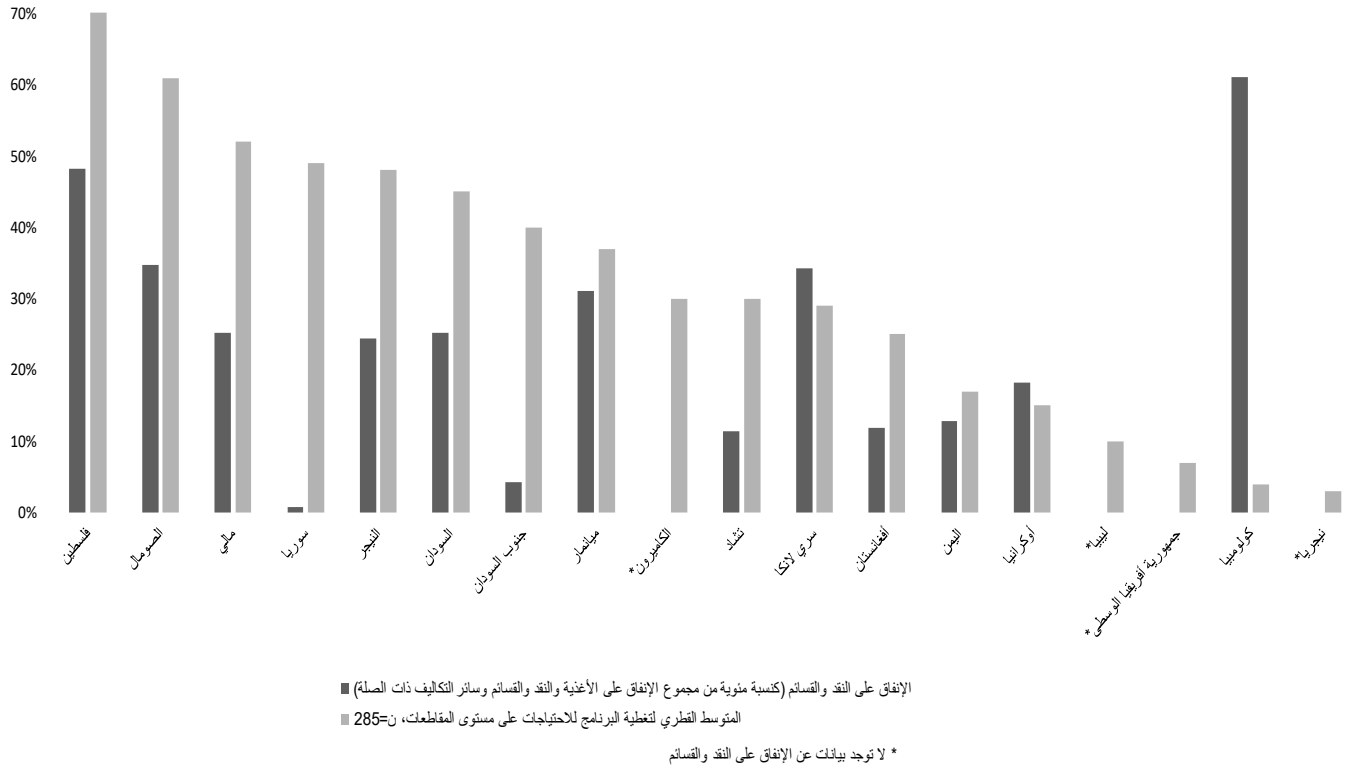

32- ووجد فريق التقييم تفاوتاً في تغطية احتياجات الأمن الغذائي أيضاً داخل البلدان. فبيانات الاحتياجات والتغطية المستمدة من مجموعة الأمن الغذائي بشأن بعض العمليات الكبرى تكشف النقاب عن مناطق عانت احتياجات الأمن الغذائي الطارئة فيها من تغطية ناقصة بشدّة (تصل إلى أقل من 10 في المائة من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة)، وكذلك مناطق تحظى بتغطية مرتفعة للغاية (تصل إلى 100 في المائة من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة أو أكثر). ويوحي ذلك بأن **البرنامج** يمكن أن يكون أكثر نشاطاً في التصدي لجوانب عدم التوازن، على سبيل المثال، عن طريق استخدام البيانات بمزيد من الاستراتيجية واستبانة ثغرات التغطية لتوجيه تخصيص التمويل ومطالبة المانحين بالمزيد من التمويل غير المخصص وتوفير قدر أكبر من المرونة لإعادة تخصيص الموارد للمناطق المحرومة. وفي الوقت الراهن، يفتقر **البرنامج** إلى موقف مؤسسي واضح بشأن كيفية التصدي لمحاولات الحكومات المضيفة أو سلطات الأمر الواقع التأثير على بيانات الاحتياجات واختيار المستفيدين.

33- *الحياد*. ثمة انطباع أقل إيجابية عن حياد **البرنامج**، لا سيما بين أصحاب المصلحة الخارجيين (الشكل 6). ففي صفوف المجموعات السكانية المتضررة، قال 46 في المائة من المجيبين على الاستقصاء إن **البرنامج** يعمل على مساعدة أحد أطراف النزاع على الفوز. والسبب الرئيسي للانطباع الذي يخلفه **البرنامج** بأنه يفتقر إلى الحياد يتمثَّل في علاقاته الوثيقة مع الحكومات، لا سيما في الحالات التي تكون الحكومة فيها طرفا في نزاعات جارية. وقد تأكد ذلك أيضاً في تسعة تقييمات من 11 تقييماً[7]

[7] التقييمات التي أثارت نقداً هي: 1) التقييم النهائي (2014) "موزامبيق العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200355، مساعدة المجموعات الضعيفة والمتأثرة بالكوارث في موزامبيق: تقييم عملية **البرنامج** (2012-2014)؛ 2) Evaluación De La Operación (2016) "Operaciones Prolongadas de Socorro y Recuperación – América Central 200490 Restablecimiento de la Seguridad Alimentaria y los medios de subsistencia de los grupos vulnerables afectados por crisis recurrentes en El Salvador, Guatemala, Honduras y Nicaragua (2014-2016)"؛ 3) تقييم الحافظة القطرية (2017) "سري لانكا: تقييم حافظة **البرنامج** (2015-2011)"؛ 4) تقييم الحافظة القطرية (2013) "السودان: تقييم حافظة **البرنامج** (2010-2012)"؛ 5) تقييم الحافظة القطرية (2012) "أفغانستان: تقييم حافظة **البرنامج**"؛ 6) تقييم الطوارئ (2015) "تقييم استجابة **البرنامج** الإقليمية للأزمة السورية، 2011-2014"؛ 7) تقييم العملية (2014) "كينيا، العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200174، المساعدة الغذائية للّاجئين: تقييم عملية **البرنامج** (2011-2013)"؛ 8) تقييم العملية (2016) "أوكرانيا – عملية الطوارئ 200765 المساعدة الطارئة للمدنيين المتضررين من النزاع في شرق أوكرانيا نوفمبر/تشرين الثاني 2014 – ديسمبر/كانون الأول 2015"؛ 9) Évaluation d'Opération (2014) "Mali, Opération d'Urgence (EMOP) 200525, "Assistance Pour Les Populations Affectées Par La Crise Au Mali: Personnes Déplacées, Familles Hôtes, Et Communautés Fragiles» (2013–2014)". التقييمات التي أبرزت جوانب إيجابية: 10) تقييم العملية (2014) "كينيا، العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200174، المساعدة الغذائية للّاجئين:تقييم عملية **البرنامج** (2011-2013)"؛ 11) تقييم العملية (2014) "الفلبين، العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 200296: دعم العائدين وسائر الأسر المتضررة من النزاع في وسط ميندناو، وتنمية القدرات الوطنية في مجال الاستعداد للكوارث والاستجابة لها 1 مايو/أيار 2012 إلى 30 أبريل/نيسان 2014".

ناقشت دور الحكومة المضيفة وتساءلت عمّا إذا كان **البرنامج** يتعاون على نحو أوثق مما يلزم معها وأشارت إلى أن الحكومات تمارس في بعض الحالات التأثير على العمليات وتُقيّد المساعدة المقدمة إلى مجموعات معيّنة. وربط الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات بين تعاون **البرنامج** الوثيق مع الحكومات المضيفة وبين وضعه كوكالة من وكالات الأمم المتحدة والافتقار إلى التمييز بوضوح بين العمليات الانمائية وعمليات الطوارئ ودوره المحدود في الدعوة إلى تطبيق المبادئ الإنسانية وزيادة وعي الحكومات المضيفة بها.

الشكل 6: الإجابات على الاستقصاء بشأن مدى تواتر تحيّز البرنامج لأحد الأطراف في نزاع أو مشاركته في جدال ذي طابع سياسي أو عنصري أو ديني أو عقائدي

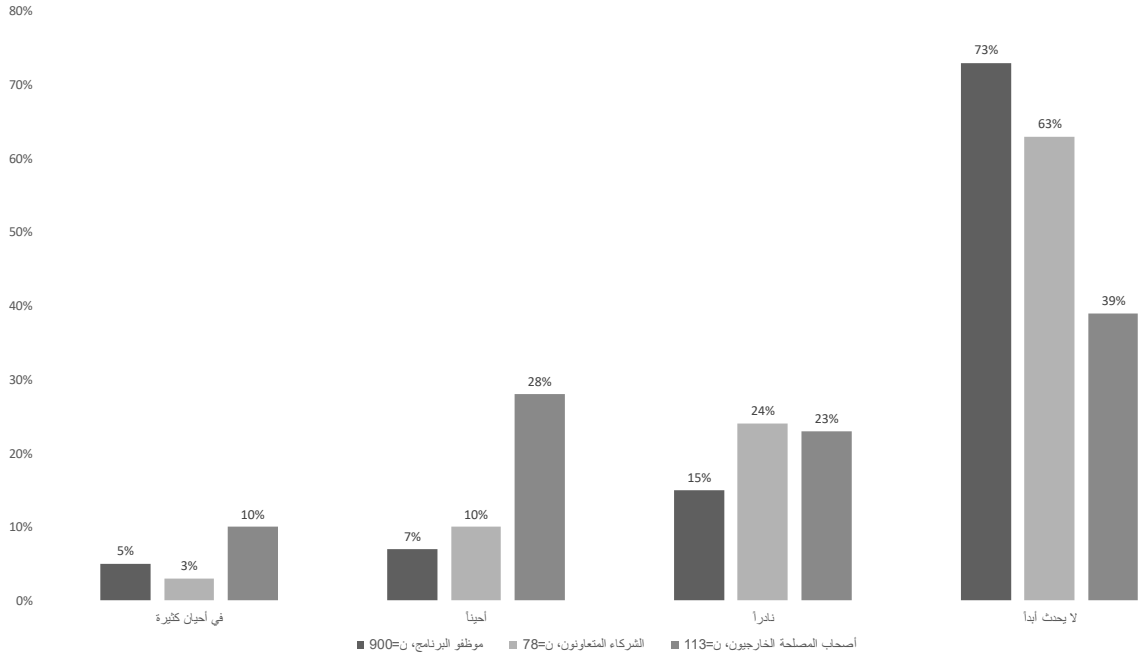

34- ويتمثَّل سبب آخر لإعطاء **البرنامج** انطباعاً بأنه يفتقر إلى الحياد في اعتماده على الحراسة المسلحة (في سياقات معيّنة)، وهو ما اعتبرته غالبية من الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات (70 في المائة) مثيراً للمشاكل. ففي العديد من السياقات، وتماشياً مع نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة، يستخدم **البرنامج** بصورة روتينية حراسة مسلحة توفرها بعثات حفظ السلام أو متعهدو القطاع الخاص أو القوات الحكومية. وقد استبان التقييم ممارسات جيدة في بعض البلدان من شأنها أن تبيّن كيف يُمكن **للبرنامج** أن يؤثر في قرارات نظام إدارة الأمن التابع للأمم المتحدة بحيث تتواءم على نحو أفضل مع المبادئ الإنسانية وذلك، على سبيل المثال، عن طريق تجنب استخدام الحراسة المسلحة. بيد أن قدرات **البرنامج** الأمنية الذاتية ليست كافية دائماً أو مستخدَمة على النحو المناسب لهذا الغرض.

35- *الاستقلال التشغيلي*. هذا هو المبدأ الذي يحظى بأقل قدر من الفهم بين المبادئ الإنسانية الأساسية. فقد أفاد الموظفون بتفسيرات متنوّعة للاستقلال، بما في ذلك أنه يشير إلى أهمية امتلاك قدرة لوجستية مستقلة، واقتضاء فصل معتقداتهم الشخصية أو السياسية عن وظائفهم، أو أنه شكل من عدم التحيّز، ويقتضي تقديم المساعدة على أساس الاحتياجات فحسب. ووجد فريق التقييم أن **البرنامج** معرّض على نحو قوي لتأثير المصالح السياسية للمانحين. وعلاوة على ذلك، ثمة مخاطر تتهدد الاستقلال التشغيلي بسبب اعتماد **البرنامج** على مجموعة صغيرة من المانحين لتدبير معظم تمويله والانخفاض المستمر في حصّة المساهمات المتعدِّدة الأطراف وغير المخصصة بالكامل (6.45 في المائة فقط من المساهمات في عام 2016).[8] وفي حين أشار الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات والمجيبون على الاستقصاء إلى أن ضغط المانحين على **البرنامج** لكي يسعى إلى أهداف غير إنسانية نادر نسبياً، توجد أدلة قليلة على أن **البرنامج** رفض تمويلاً مقدماً من المانحين حتى عندما يكون مقيداً بشروط. وفي حين رأى

[8] استخدام **البرنامج** للتمويل المتعدّد الأطراف: تقرير عام 2016 (متاح في الموقع https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000019524/download/).

أغلب الأشخاص المتضررين الذين شاركوا في الاستقصاء أن **البرنامج** مستقل عن مانحيه، قال العديد من الموظفين والشركاء الذين جرت معهم مقابلات أن **البرنامج** مدفوع بالمانحين وأنه يتردد في استخدام وضعه الاستراتيجي على نحو أفضل للتأثير على المانحين.

عوامل تفسيرية

36- ذكر الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات كثيراً أن ولاية **البرنامج** المتمثلة في توفير المساعدة الغذائية هي أحد أهم العوامل التي تيسّر وصول المنظمة إلى الأشخاص المحتاجين. ويرجع ذلك إلى الطبيعة غير المثيرة للجدل نسبياً للمساعدة الغذائية (مقارنةً بالحماية، على سبيل المثال)؛ والقدرة على استخدام الفرص المتاحة، حتى ولو كانت سانحة لمدّة قصيرة فقط، من أجل توزيع الأغذية في منطقة ما؛ والرواج الذي تحظى به الأغذية كسلعة، مما يزيد من قبولها ولو أنه قد يجتذب أيضاً جهوداً ترمي إلى التلاعب بها أو تحريفها عن هدفها.

37- ووجد فريق التقييم أن **للبرنامج** ثقافة تنظيمية كثيراً ما تولي الإنسانية ووصول المساعدة الأولوية على سائر الاعتبارات الأطول أجلا، وأحياناً تقايضها مع هذه الاعتبارات، بما في ذلك الانطباع الناشئ عن حياد **البرنامج** واستقلاله وعدم تحيّزه. وتشمل العوامل التي تدفع هذه الثقافة اعتزاز المنظمة بقدرتها على تقديم المساعدة في بيئات منطوية على تحديات والحوافز التي تحض على إيلاء الأولوية لتقديم المساعدة. ونتيجة لذلك، اعتبر الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات بوضوح أن أداء **البرنامج** بشأن مبدأ الإنسانية أكثر إيجابية من إدائه بشأن المبادئ الإنسانية الأخرى (الشكل 7).

الشكل 7: نسبة الأشخاص الذين جرت معهم مقابلات وأعربوا عن رأي إيجابي أو إيجابي جداً بشأن أداء البرنامج إزاء مختلف المبادئ الإنسانية

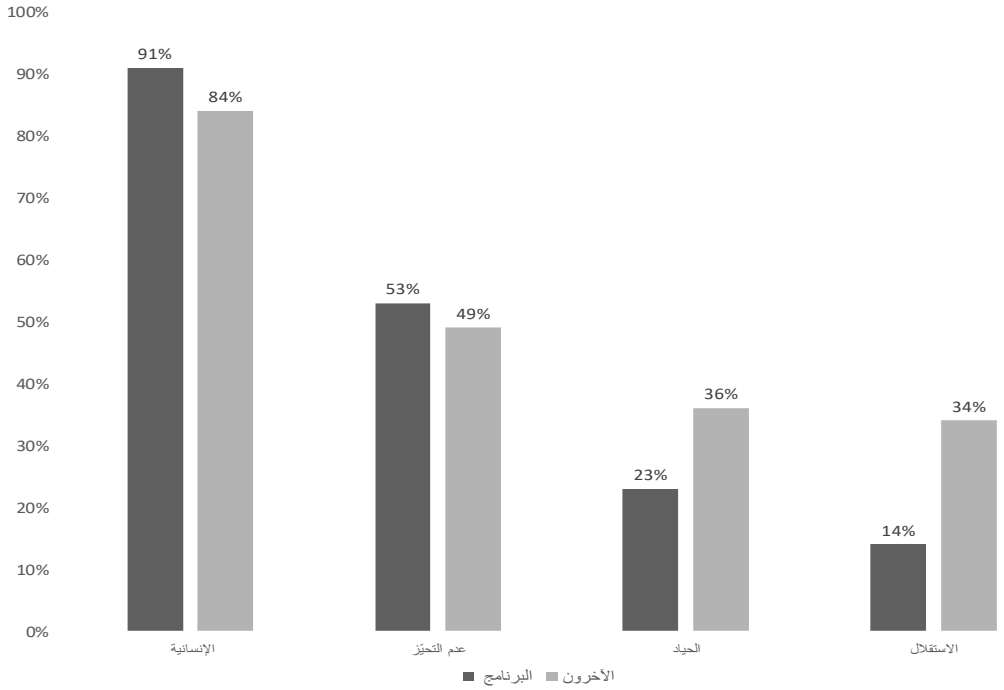

38- ويعتمد **البرنامج** بشدّة على الشركاء للوصول إلى مناطق العمليات وتقديم المساعدة. بيد أن الالتزام بالمبادئ الإنسانية كان مقيداً بسبب جوانب الضعف التي تعتري اختيار الشركاء وإدارتهم ورصد أنشطتهم، بالاقتران مع المنافسة القوية بين الشركاء والضغوط التي تخضع لها الأسعار. وحدَّد الأشخاص الذين أجابوا على الاستقصاء متعهدي القطاع الخاص والشركاء المتعاونين باعتبارهم الأطراف الفاعلة الأكثر احتمالاً لقبول الحلول التوفيقية المثيرة للمشاكل من أجل ضمان وصول المساعدة. وفيما يتعلق بمتعهدي القطاع الخاص، وخاصة شركات النقل، انتقد الأشخاص الذين جرت معهم المقابلات انعدام إشراف **البرنامج** على ممارساتهم ومراقبتها في مجال الأعمال، مثل الطريقة التي يتعاملون بها مع نقاط التفتيش على الطرق.

39- وكثيراً ما تيسّر العلاقات الاستراتيجية مع الحكومات المضيفة الحصول على التصاريح الحكومية وتُعزّز وصول المساعدة المقدمة من **البرنامج**. بيد أن هذه العلاقات ذاتها يُمكن أن تؤدي، في بعض السياقات، إلى تقويض الانطباع المتخلف عن حياد **البرنامج** وعدم تحيّز المساعدة التي يقدمها. ويصحّ ذلك على وجه الخصوص عندما لا يدعو **البرنامج** بنشاط إلى مشاركة قائمة على المبادئ. وقد تؤدي ممارسة **البرنامج** المتمثلة في استمرار تقديم المساعدة من خلال الوكالات الحكومية في بعض السياقات المتضررة من النزاع أيضاً إلى إلقاء ظلال من الشك على انطباع الحياد وعدم التحيّز. وإضافة إلى ذلك، لا يؤدي انعدام التعامل المنهجي والاستراتيجي مع المجموعات المسلحة من غير الدول في العديد من السياقات إلى تقويض الانطباع المتخلف عن حياد **البرنامج** فحسب ولكنه قد يؤدي أيضاً إلى الحدّ من وصوله إلى المناطق التي تسيطر عليها هذه المجموعات.

40- وتتسم عمليات اتخاذ القرارات في **البرنامج** باللامركزية الشديدة، وقد أتاحت هذه المرونة وصول المساعدة. بيد أن ذلك يحدّ أيضاً من الاتساق بين مختلف المكاتب القطرية والمكاتب الفرعية، ولا سيما عندما تكون المسؤوليات التشغيلية عن وصول المساعدات والمبادئ الإنسانية غير معرَّفة بوضوح على المستوى القطري.

41- وعلى هذه الخلفية، وجد فريق التقييم أن كفاءة الموظفين هي عامل حاسم الأهمية. ووجد أيضاً أوجه قصور ذات شأن في الجهود المؤسسية الرامية إلى نشر الموظفين وإرشادهم وتدريبهم واختيارهم من أجل ضمان ارتفاع مستويات كفاءة الموظفين بشأن المبادئ الإنسانية ووصول المساعدات.

الاستنتاجات

42- خلص فريق التقييم إلى أن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات مناسبة لمقتضى الحال اليوم أكثر من أي وقت مضى وأنها تتطلب المزيد من الاهتمام والدعم المؤسسي. والوثائق الخاصة بالسياسة متسقة إلى حدّ كبير، بيد أنها لم تُنشَر أو تُنفَّذ على نحو يتواءم مع مجالات السياسة الشاملة الأخرى.

43- وتأتي قدرة **البرنامج** القوية على الوصول لتقديم المساعدات من خلال الشركاء وأداؤه القوي ذو الصلة إزاء مبدأ الإنسانية على حساب بعض الحلول التوفيقية بشأن مبادئ عدم التحيّز والحياد والاستقلال التشغيلي في بعض السياقات. ومن الأمور الأساسية في هذا الصدد إيلاء المزيد من الاهتمام لاتّباع نهج قائم على المبادئ، وكذلك تعزيز الوصول القائم على المبادئ لتقييم الاحتياجات والرصد.

44- وبالنظر إلى أن مجموعة عريضة من العوامل الداخلية تؤثر في المبادئ الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية، خلص فريق التقييم إلى أن بذل جهد مشترك بين الوظائف ضروري لتنفيذ السياسة بنجاح.

45- التوصيات الثماني التالية مستمدة من نتائج التقييم واستنتاجاته وهي مستنيرة بمعلومات وفّرتها حلقة عمل عُقدت بشأن التقييم في يناير/كانون الثاني 2018 وحضرها موظفو **البرنامج** في عدد من مجالاته الوظيفية.

التوصيات

التوصية	التوقيت والوحدات المسؤولة
التوصية 1: نشر السياسات	
تعزيز نشر السياسات وتفعيلها فيما يتعلق بالمبادئ الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية: • وضع وتجميع صيغ مقتضبة من السياسات وضمان إدراجها في الإرشادات المؤسسية الرئيسية؛ • نشر المواد الإرشادية والتدريبية على نطاق أوسع وتكييفها لسياقات محدَّدة عند الضرورة؛ • زيادة مساءلة المديرين القطريين بشأن تنفيذ السياسات؛ • تعزيز الاتصالات بشأن المبادئ الإنسانية مع الحكومات المضيفة وسلطات الأمر الواقع والمجتمعات المحلية؛ • توضيح قضايا السياسات العالقة فيما يُستجد من إرشادات وتدريب.	2019 شعبة السياسات والبرامج
التوصية 2: إيلاء الأولوية للمبادئ	
وضع تدابير لزيادة الأولوية المسنَدة للحياد وعدم التحيّز والاستقلال التشغيلي مقارنةً بوصول المساعدات ومبدأ الإنسانية: • ضمان مراعاة المبادئ الإنسانية لدى وضع سائر السياسات والاستراتيجيات؛ • تحديد مسببات إصدار قرارات مؤسسية بشأن المقايضات المعقدة؛ • زيادة اتساق الجهود المتعلقة بالقضايا الشاملة مثل الشؤون الجنسانية والحماية والمساءلة أمام المجموعات السكانية المتضررة.	2018 شعبة السياسات والبرامج
التوصية 3: قدرة الموظفين	
تعزيز كفاءة الموظفين إلى حدّ كبير بشأن المبادئ الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما في حالات الطوارئ المعقدة: • توفير توجيه موحَّد وإلزامي، بما في ذلك بشأن المبادئ الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية، لجميع العاملين في **البرنامج**؛ • وضع وحدات تدريب مصمَّمة حسب الاقتضاء بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات لمناهج التدريب القائمة، بما في ذلك دورات دراسية إلزامية عن طريق الإنترنت؛ • تعزيز التوجيه ومواصلة دعم مركز الكفاءة المشترك في مجال مفاوضات العمل الإنساني وإتاحة الفرصة لنشر الموظفين الوطنيين ذوي الخبرة؛ • إسناد المسؤولية التشغيلية عن المسائل المتعلقة بالمبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات لوظيفة إدارة ميدانية تخضع مباشرة لسلطة المدير القطري؛ • تيسير عمليات التبادل بين النظراء؛ • إدراج المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات في اختصاصات جميع المستشارين الإقليميين للشؤون الإنسانية؛ • ضمان قدرة ميدانية كافية لتحليل قضايا الوصول القائم على المبادئ وتوثيقها في الاستجابة لحالات الطوارئ من المستويين 3 و2؛ • ضمان الامتثال للعمليات المعنية بمدى الأهمية الحيوية للبرامج.	2019 شعبة الموارد البشرية
التوصية 4: الشراكات – الشركاء المتعاونون	
إيلاء مزيد من الأولوية للمبادئ الإنسانية في جميع عناصر المشاركة مع الشركاء المتعاونين: • التبادل مع المانحين بشأن الممارسات الجيدة؛ • إدراج المبادئ الإنسانية في الاختيار الموحَّد للشركاء والعناية الواجبة واتفاقات المستوى الميداني والتقييم والتدريب؛ • تعزيز قدرة **البرنامج** على الرصد؛ • تحسين تعريف معايير المساءلة أمام المجموعات السكانية المتضررة المتوقعة من الشركاء؛ • تحسين التخطيط المشترك والاتصال مع الشركاء، بما في ذلك بشأن المخاطر.	2019 إدارة خدمات العمليات

التوصية	التوقيت والوحدات المسؤولة
التوصية 5: الشراكات – الشركاء التجاريون	
زيادة الوعي بالسياسات والتوجيه وفرص التدريب للشركاء التجاريين: • توفير التوجيه والتدريب بشأن كيفية التصرف في الحالات الحساسة؛ • طلب تقارير عن المبادئ الإنسانية وتكاليف وصول المساعدات الإنسانية المرتبطة بالامتثال للمبادئ الإنسانية حسب الاقتضاء؛ • الاعتماد بمزيد من القوة على أصول النقل وموظفيه لدى **البرنامج** حيثما يتعرّض الامتثال للمبادئ الإنسانية للمخاطر.	2019 شعبة سلسلة الإمداد
التوصية 6: تقدير الاحتياجات	
مواصلة الاستثمار في تقدير الاحتياجات واستخدام بيانات هذا التقدير والمضيّ في تعزيزهما: • مواصلة الاستثمار في تحليل جوانب الضعف ورسم خرائطها؛ • تحديد موقف مؤسسي متسق بشأن كيفية التفاعل عندما تسعى الحكومات إلى الطعن في بيانات تقدير الاحتياجات أو التأثير فيها بدرجة كبيرة؛ • العمل بمزيد من النشاط مع مجموعة الأمن الغذائي من أجل تتبع التغطية القطاعية للاحتياجات وتوثيقها؛ • استخدام بيانات الشركاء بمزيد من النشاط لأغراض مضاهاة البيانات.	2019 إدارة خدمات العمليات
التوصية 7: الأمن	
تعزيز القدرة الأمنية **للبرنامج** في حالات الطوارئ المعقدة وتحسين تركيز ضباط الأمن على المبادئ الإنسانية ووصول المساعدات الإنسانية: • مواصلة إيلاء الأولوية لشغل وظائف الأمن في حالات الطوارئ المعقدة، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد الكافية وتحسين الشروط التعاقدية من أجل تعزيز استبقاء موظفي الأمن؛ • تكييف اختصاصات ضباط الأمن الميدانيين؛ • استخدام قدرة **البرنامج** الأمنية في العمليات وتصميم البرامج.	2019 شعبة الأمن الميداني
التوصية 8 أ): العلاقات مع المانحين والتمويل	
زيادة الحوار وتنظيمه مع المانحين بشأن المبادئ الإنسانية وسبل وصول المساعدات وتعزيز التمويل القائم على المبادئ: • تحسين الرقابة على تغطية الاحتياجات على المستويين العالمي والقطري لأغراض الدعوة في صفوف المانحين؛ • عقد حوار منتظم رفيع المستوى مع المانحين بشأن دعمهم للاستجابة القائمة على المبادئ؛ • وضع معايير لرفض التمويل عندما تتعارض شروطه مع المبادئ الإنسانية؛ • استخدام التمويل المرن استراتيجياً في السياقات المتسمة بارتفاع المخاطر وانخفاض التغطية؛ • تعزيز مصادر التمويل غير الحكومية.	2020-2019 شعبة الشراكات مع الحكومات
التوصية 8 ب): العلاقات مع المانحين والتمويل	
الدعوة إلى تعزيز الدعم المقدم لجميع جوانب عمليات **البرنامج** المتسمة بأهمية حيوية بالنسبة لوصول المساعدات القائم على المبادئ، بما في ذلك: • تطبيق "الالتزامات السليمة للمنح الإنسانية" والتمويل حسب الحاجة؛ • تقديم المزيد من التمويل غير المشروط؛ • العمل مع **البرنامج** بشأن مدى الأهمية الحيوية للبرامج والمخاطر المقبولة والموارد اللازمة للتخفيف من المخاطر.	2020-2019 شعبة الشراكات مع الحكومات